



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات | 22 حزيران/ يونيو، 2020

التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في الجزائر

خالد منه

خالد منه

باحث بمركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحققها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

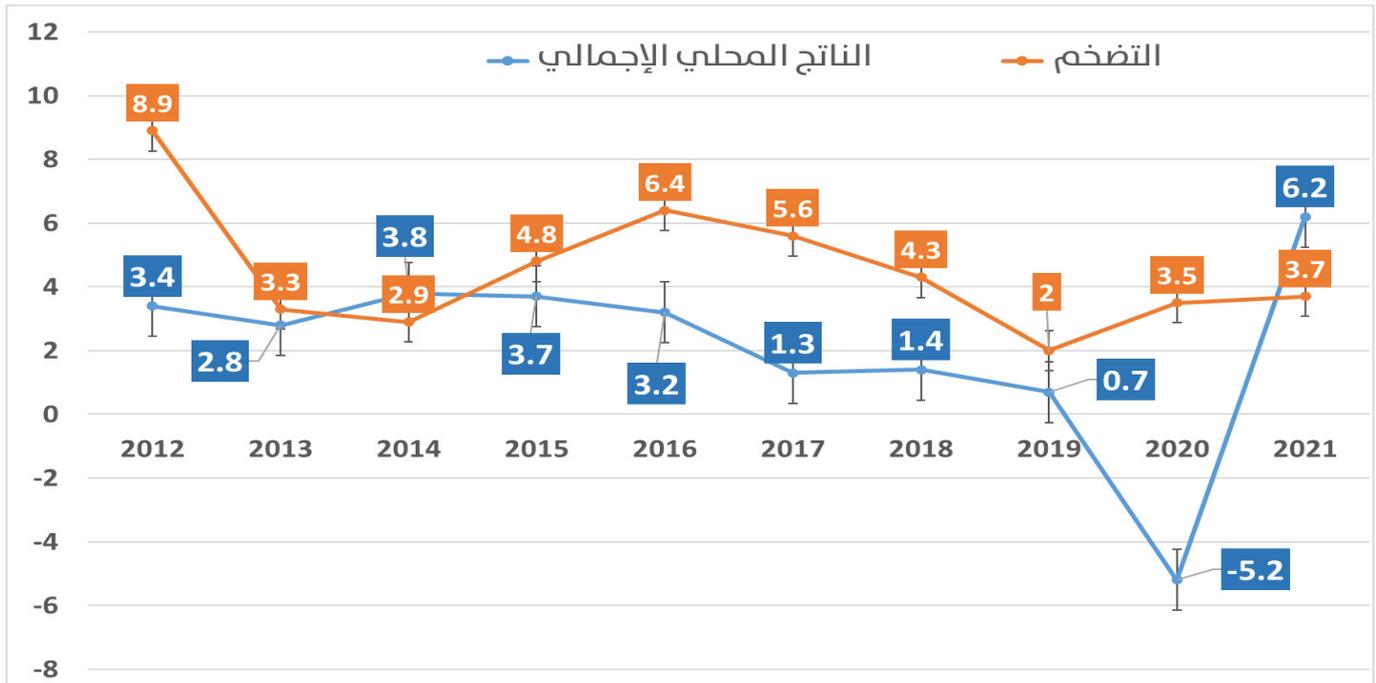
المحتويات

1. مقدمة
2. أولاً: جائحة فيروس كورونا في الجزائر: تحديات صحية مستعجلة وآثار اقتصادية في الآفاق
4. ثانياً: تدابير الحكومة الجزائرية لمواجهة الجائحة
6. ثالثاً: التداعيات الاقتصادية: أزمة صحية على وقع أزمة اقتصادية
9. رابعاً: التداعيات الاجتماعية والسياسية
11. خامساً: ماذا بعد الجائحة: التداعيات وسبل الخروج من الأزمة؟
14. المراجع

مقدمة

تزامن تفشي الأزمة الصحية العالمية (جائحة كوفيد-19) مع أزمة انهيار أسعار النفط الحادة التي لا تزال مستمرة منذ سنة 2014. وقد أثرت هذه الأزمة على نحو حاد في الاقتصاد الجزائري، وبوجه أدق في عائدات الضرائب من تصدير المحروقات، وفي نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتخسر الجزائر نحو 21.2 في المئة من عائداتها النفطية في حال بقيت أسعار النفط عند حدود 30 دولاراً للبرميل⁽¹⁾. وتسببت الأزمة النفطية في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي من 3.8 في المئة في سنة 2014 إلى 0.7 في المئة في سنة 2019⁽²⁾. غير أنه لا يمكن أن نعزو هذه النتائج إلى انخفاض أسعار النفط فقط في السوق العالمية، فقد كان لحالة الاضطراب السياسي⁽³⁾ الذي شهدته البلاد في سنة 2019 نصيبٌ في ذلك؛ إذ تأثر قطاع واسع من النشاطات الاقتصادية من حالة الركود بسبب حالة الشك والريبة التي سادت الأجواء أكثر من عام. ويتوقع صندوق النقد الدولي⁽⁴⁾ أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنحو 5.2 في المئة، ليعاود النمو من جديد في سنة 2021 بقرابة 6 في المئة مستفيداً من حالة التعافي الاقتصادي وكذا التحسن في أسعار النفط بحسب تقديراته (الشكل).

الشكل رقم 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2012-2021*



* بالنسبة إلى سنة 2020 فهي تقديرات و2021 توقعات.

المصدر:

“Real GDP growth,” *International Monetary Fund*, accessed on 19/7/2020, at: <https://bit.ly/32wZ0ez>; “Inflation rate, average consumer prices,” *International Monetary Fund*, accessed on 19/7/2020, at: <https://bit.ly/2ZKuNaI>

1 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 20 - 7 مؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020"، *الجريدة الرسمية*، العدد 33، 2020/6/4، شوهد في 2020/7/19، في: <https://bit.ly/32zt5Ks>

2 “Chapter 3: Lasting Scars of the COVID-19 Pandemic,” in: The World Bank, *Global Economic Prospects* (Washington, DC: The World Bank, 2020).

3 انطلقت مظاهرات شعبية عارمة في 22 شباط/ فبراير 2019 مطالبةً بإلغاء ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، سرعان ما استقال، بدوره، في الثاني من نيسان/ أبريل من العام نفسه. تم تنظيم انتخابات رئاسية في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2019 فاز فيها الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون، لمزيد من المعلومات، ينظر: “الجزائر 2019: من الحراك إلى الانتخابات”، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقرير، رقم 1 (شباط/ فبراير 2020) شوهد في 2020/7/3، في: <https://bit.ly/2Zxm5fz>

4 International Monetary Fund, *World Economic and Financial Surveys: Regional Economic Outlook* (Washington: IMF, 2020), p. 4.

كما يشهد عجز الميزانية ارتفاعاً مطّرداً من سنة إلى أخرى ليصل إلى 19.97 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020، بعد أن كان 9.32 في المئة في سنة 2019، ومن المتوقع أن يصل هذا العجز في سنة 2021 إلى 15.03 في المئة. في حين بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 60.97 في المئة بعد أن كانت 46.26 في المئة في سنة 2019⁽⁵⁾، ومن المتوقع أن يصل هذا العجز إلى 65.83 في المئة في سنة 2021. ولم يكن قطاع الشغل بعيداً عن هذه الأزمة، فمن المتوقع أن يصل معدل البطالة خلال سنة 2020 إلى نحو 15.1 في المئة⁽⁶⁾. كما بلغ عجز الميزان التجاري الجزائري 1.5 مليار دولار أميركي خلال الربع الأول لسنة 2020 مقابل 1.19 مليار دولار خلال الفترة نفسها من سنة 2019 بارتفاع بلغ 26.21 في المئة⁽⁷⁾.

أولاً: جائحة فيروس كورونا في الجزائر: تحديات صحية مستعجلة وآثار اقتصادية في الأفق

أعلنت الجزائر عن أول حالة مؤكدة لفيروس كورونا المستجد، في 25 شباط/ فبراير 2020. ومن أجل الحد من انتشار الفيروس، تم تخصيص 51 مركزاً للحجر الصحي في 15 ولاية (محافظة) عبر الجزائر لاستقبال الجزائريين الوافدين من الخارج. كما تم تنصيب لجنة علمية مكلفة على مستوى وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بمتابعة تطورات الوباء التي ساهمت «في تطوير العلاج وتدعيم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الوباء ورفع مستوى مخزون المستلزمات الوقائية والحماية من بينها كواشف التشخيص ودواء علاج الوباء وكذا الكمادات»⁽⁸⁾. وفي البداية، كانت التدابير المتخذة للسيطرة على الوضع أو استقراره تتسم بالمرونة، قبل التحول إلى تدابير أكثر حزمًا. ففي 23 آذار/ مارس 2020، صدر مرسوم⁽⁹⁾ بالحجر الجزئي في العاصمة الجزائر و9 مدن أخرى. وقد وُضعت ولاية (محافظة) البليدة المجاورة تحت الحجر الشامل بعد أن تحولت إلى بؤرة وطنية لانتشار العدوى. وأظهر الوضع الوبائي تطوراً على مدى فترتين؛ تميزت الأولى بحالة مسيطرٍ عليها وانخفاضٍ في عدد الوفيات وعدد محدود لحالات الاختبار الإيجابية للفيروس. أما الفترة الثانية، التي حدثت بعد رفع الحجر الجزئي في 24 أيار/ مايو 2020، فقد اتسمت بزيادة في الحالات الإيجابية المسجلة، وانخفاض في الوفيات وزيادة في حالات الشفاء.

من المفيد القول إن جائحة فيروس كورونا تكمن في أزمة استعداد الأنظمة الصحية لمواجهة من عددها. فقد قامت النماذج الفعّالة للحد من انتشار الفيروس، كما هو الحال في جمهورية كوريا، على الاستعمال المكثف للتكنولوجيا (بما في ذلك التتبع الرقمي للأشخاص المصابين) لمكافحة الفيروس وتقديم المساعدة للمحتاجين⁽¹⁰⁾. أما في الجزائر، فتشير أحدث الإحصائيات المتاحة⁽¹¹⁾ حول الجائحة (3

5 "Algeria's Economic Outlook — April 2020," *The World Bank*, 16/4/2020, accessed on 19/7/2020, at: <https://bit.ly/2Beot1l>

6 الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير نصف السنوي حول التشغيل في الجزائر (الجزائر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، 2020).

7 الجمارك الجزائرية، مديرية الدراسات والاستشراف، تقرير التجارة الخارجية للتلافي الأول لسنة 2020: بيانات مؤقتة (الجزائر: المديرية العامة للجمارك، 2020).

8 "بن بوزيد: المخزون الوطني من الكمادات يقدر بـ 16 مليوناً مع إنتاج 2 مليوناً يومياً"، الإذاعة الجزائرية، 2020/6/18، شوهده في 2020/7/19، في: <https://bit.ly/2CpOTO0>

9 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم تنفيذي رقم 20 - 70 مؤرخ في 29 رجب عام 1441 الموافق 24 مارس سنة 2020، يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته"، الجريدة الرسمية، العدد 16، 2020/3/24، شوهده في 2020/7/14، في: <https://bit.ly/3furGZv>

10 للمزيد حول تجربة كوريا في محاربة جائحة فيروس كورونا المستجد، ينظر: "Emerging COVID-19 Success Story: South Korea Learned The Lessons of MERS," *Our World in Data*, 30/6/2020, accessed on 14/7/2020, at: <https://bit.ly/307vrNY>

11 المؤتمر الصحفي اليومي للجنة الوطنية لرصد ومتابعة تطور انتشار فيروس كورونا، ينظر: "Coronavirus: 413 nouveaux cas, 490 guérisons et 9 décès durant les dernières 24h," *Algeria Press Service*, 3/7/2020, accessed on 3/7/2020, at: <https://bit.ly/38TZ1ue>

تموز/ يوليو 2020) أنه تم تسجيل 413 إصابة جديدة بفيروس كورونا و9 وفيات جديدة، في حين تماثل 490 مريضاً للشفاء، وارتفع العدد الإجمالي للإصابات المؤكدة إلى 15070 حالة، أي ما يمثل 34 حالة لكل 100 ألف نسمة، أما عدد الحالات التي تماثلت للشفاء فكان 10832 حالة، في حين بلغ إجمالي الوفيات 825 حالة. ولم يتم استعمال إلا 17 في المئة من الأسرة المخصصة للجائحة، وجرى فتح 26 مركزاً للفحص والتشخيص في مختلف مناطق البلاد. وانتقلت قدرة القطاع الصحي في الجزائر على إجراء التحاليل المتعلقة بالفيروس من 600 تحليل يومياً في آذار/ مارس إلى 2600 تحليل يومياً في تموز/ يوليو 2020⁽¹²⁾.

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الصحة العمومي في الجزائر يضم 71682 سريراً على المستوى الوطني، منها 2500 سرير مخصصة للمرضى المصابين على مستوى 64 قسماً للأمراض المعدية، و247 قسماً للطب الباطني، و79 قسماً لأمراض الرئة، و100 قسم للتخصصات الأخرى و24 قسماً للإنعاش بـ 460 سريراً. إضافة إلى ذلك، يمتلك القطاع 5787 جهاز تنفسٍ صناعي وأجهزة تخدير وإنعاش⁽¹³⁾. وسجلت الجزائر في سنة 2013 معدل طبيب مختص واحد لكل 1521 ساكناً، وطبيب عام واحد لكل 1242 ساكناً⁽¹⁴⁾. وفي 3 تموز/ يوليو 2020 أحصت الجزائر وفاة 26 عاملاً في قطاع الصحة (أطباء وممرضين) بسبب هذه الجائحة وإصابة 1515 آخرين⁽¹⁵⁾.

خصت الجزائر، تقريباً، 7.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للنفقات الصحية⁽¹⁶⁾. لكن، تبدو الاختلالات واضحة فيما يخص نوعية الخدمات الصحية المقدمة من جهة، والتغطية الصحية للمناطق من جهة أخرى⁽¹⁷⁾. ويوجد نحو 61 في المئة من المستشفيات في الشمال، و28.4 في المئة في مناطق الهضاب العليا، في حين لا تتوفر المناطق الجنوبية (الصحراء) إلا على نحو 11.7 في المئة⁽¹⁸⁾.

ومع ظهور الجائحة، انكبّ الباحثون على فهم الظاهرة ككل من زاوية اختصاصه. ومنهم من اهتم باقتراح مؤشر مركب يلخص كفاءة الدول في تطبيق استراتيجية مواجهة فيروس كورونا المستجد، وهو مؤشر يسمح بتقدير شدة خطورة الوباء في مختلف البلدان⁽¹⁹⁾. وترى منظمة الصحة العالمية أن هذه الشدة تتضمن ثلاثة عناصر: 1. قابلية انتقال الفيروس، 2. شدة المرض، 3. تأثيره في السكان (الجدول). وكلما كانت قيمة المؤشر مرتفعة، كان ذلك مرادفاً لتحسّن في الوضعية الوبائية، وكلما انخفض كان ذلك مؤشراً على خطورتها.

12 تصريح فوزي درار، مدير معهد باستور بالجزائر، للتلفزيون العمومي الجزائري يوم الجمعة 3 تموز/ يوليو 2020، ينظر: "إجراء 2500 تحليل يومياً عبر القطر الوطني للكشف على تحليل كورونا"، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 2020/7/3، شوهد في 2020/7/14، في: <https://bit.ly/2ZpUhcO>

13 تقرير وزارة الصحة الجزائرية عرض خلال مجلس الوزراء، ينظر: "النص الكامل لبيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء (الأحد 22 مارس 2020)"، الإذاعة الجزائرية، 2020/3/22، شوهد في 2020/7/3، في: <https://bit.ly/38ZKlo6>

14 وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، التقرير الإحصائي السنوي (الجزائر: وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 2014).

15 تصريح وزير الصحة وإصلاح المستشفيات الجزائري، عبد الرحمن بن بوزيد، للتلفزيون العمومي الجزائري، ينظر: "كوفيد-19: وفاة 26 مستخدم بالقطاع الصحي وإصابة أزيد من 1500 آخرين"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2020/7/4، شوهد في 2020/7/4، في: <https://bit.ly/395KUSU>

16 إحصائيات منظمة الصحة العالمية لسنة 2014 على موقع المنظمة، ينظر: Organisation Mondiale de la Santé, "Algérie," accessed on 4/7/2020, at: <https://bit.ly/2Zw6Y64>

17 تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات الرئيسية لأداء النظام الصحي، هي: الأمل في الحياة عند الولادة، وعدد وفيات النساء الحوامل عند الولادة أو بعدها، ووفيات الرضع، وانتشار الخرف (الذي يعد مرض الزهايمر هو الشكل الأكثر شهرة والذي يعد مؤشراً على صحة المسنين)، والكحول، والتدخين، والسمنة، والتعرض للتلوث وهو عامل غير طبي ولكنه حاسم. لمزيد التفاصيل، ينظر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد (بيروت: الإسكوا، 2017)، شوهد في 2020/7/14، في: <https://bit.ly/3j65wia>

18 Conseil National Economique et Social (CNES), Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD), *Rapport national sur le développement humain 2013 - 2015* (Alger: 2016), p. 88.

19 Moubarrack LO & Amaye Sy, "A Covid-19 Severity Index," Euro-Mediterranean Network for Economic Studies (EMNES), *Working Paper*, no. 32 (June 2020), p. 3.

جدول رقم 1: التغيير في نتيجة البلدان المغاربية وبعض الدول المرجعية خلال الفترة 14 نيسان/ أبريل-10 أيار/ مايو 2020 لمؤشر شدة خطورة وباء فيروس كورونا

البلد	النتيجة			الترتيب		
	14 نيسان/ أبريل 2020	25 نيسان/ أبريل 2020	10 أيار/ مايو 2020	14 نيسان/ أبريل 2020	25 نيسان/ أبريل 2020	10 أيار/ مايو 2020
الجزائر	0.71	0.80	0.74	41	60	89
تونس	0.58	0.79	0.91	81	67	42
المغرب	0.52	0.57	0.84	117	131	66
نيوزيلندا	0.90	0.99	0.99	10	2	3
كوريا الجنوبية	0.93	0.95	0.97	5	10	15

المصدر:

Moubarack LO & Amaye Sy, "A Covid-19 Severity Index," Euro-Mediterranean Network for Economic Studies (EMNES), Working Paper, no. 32 (June 2020).

أما البلدان المغاربية، فقد راوحت درجات المؤشر بين 0.91 (تونس) و0.52 (المغرب) بمتوسط 0.71. وسجلت تونس أكبر زيادة (انخفاض حاد في المؤشر) خلال الفترة 14 - 25 نيسان/ أبريل، بينما سجل المغرب أكبر زيادة في المؤشر خلال الفترة 25 نيسان/ أبريل-10 أيار/ مايو. وبعد تسجيل زيادة في المؤشر في الفترة 14 - 25 نيسان/ أبريل، سجلت الجزائر انخفاضاً ملحوظاً (زيادة في الشدة الوبائية) في الفترة 25 نيسان/ أبريل-10 أيار/ مايو، على نحو جعل أداءها الأضعف بين دول المغرب العربي. ومن الجدير بالذكر أن نيوزيلندا وكوريا الجنوبية مثلتا حالتين جديرتين بالدراسة، حيث استطاعتا أن تحافظا على شدة خطورة الوباء منخفضة طوال فترة الوباء.

ثانياً: تدابير الحكومة الجزائرية لمواجهة الجائحة

أخذت جائحة فيروس كورونا الحكومات، عبر العالم، على حين غرة، ولم تمثل تحدياً حقيقياً لنظامها الصحي فحسب، بل للنظام الاقتصادي والحماية الاجتماعية إجمالاً. واتضح أن بلداناً عريقة ومشهورة بنظامها الصحي الكفاء عانت الأمرين من أجل توفير الرعاية لإجمالي المصابين وخاصة المسنين منهم. ويرى فرانسيس فوكوياما أن العوامل المسؤولة عن تحديد الاستجابة الناجمة للجائحة هي قدرة الدولة، وثقة المجتمع،

والقيادة. وقد اتسمت الدول التي حازت ثلاثتها، أجهزةً دولية عالية الكفاءة، وحكومة يثق بها المواطنون وينصتون إليها، وقادة مؤثرين، بأداء مثير للإعجاب، وتمكّنت من الحد من آثار الضرر الذي لحق بها⁽²⁰⁾. وتباين أداء الحكومات في مواجهة هذه الجائحة. ولكن المؤكد أنه سيكون هناك ما قبل الجائحة وما بعدها، ولن تتوقف آثارها على الصعيد الصحي فحسب، بل ستمتد أيضًا على المستويين الاقتصادي والسياسي.

في 16 حزيران/ يونيو 2020 قررت الحكومة الجزائرية⁽²¹⁾ إلغاء الحجر المنزلي في 19 ولاية (محافظة) وتكييف مواقيت الحجر المنزلي وإلغاء الإجراء الخاص بوضع 50 في المئة من مستخدمي المؤسسات والإدارات العمومية، والقطاعين العمومي والخاص في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر. واندرجت هذه التدابير ضمن استراتيجية استجابة النظام الصحي للجائحة على مستويات مختلفة من الإنذار، تتوافق مع وجود أو عدم وجود الفيروس في البلاد وطرق انتقاله.

وإلى جانب الإجراءات الصحية المتخذة، عمدت الجزائر إلى تعليق الرحلات الجوية الدولية، وعلّقت أولى الرحلات الجوية إلى الصين منذ 3 شباط/ فبراير 2020. وقد تم تمديد هذا التعليق للرحلات إلى ميلان (9 آذار/ مارس 2020) وجميع مدن إيطاليا (11 آذار/ مارس). وفي 12 آذار/ مارس، علّقت الجزائر والمغرب الرحلات الجوية. واستمرت عمليات الإلغاء لتشمل إسبانيا (13 آذار/ مارس) وفرنسا (15 آذار/ مارس) وأوروبا (16 آذار/ مارس) و5 دول عربية و6 دول أفريقية، وأيضًا تم تعليق الروابط الجوية والبحرية مع أوروبا⁽²²⁾.

كما تمت التوصية بمراقبة «صارمة ومنهجية» في المطارات الجزائرية منذ 17 شباط/ فبراير 2020 للحماية من الانتشار المحتمل لفيروس كورونا في البلاد. وفي 22 آذار/ مارس 2020 تم تنفيذ تعزيز الرقابة الصحية في المراكز الحدودية البرية والبحرية والجوية.

وعلّقت الجزائر أيضًا جميع أنواع أنشطة نقل الركاب؛ من الخدمات الجوية عبر الشبكة المحلية إلى خدمة سيارات الأجرة الجماعية عبر الطرق أو السكك الحديدية أو النقل الموجه، على جميع الطرق، باستثناء نشاط نقل المستخدمين الذين يتكفل بهم أرباب العمل (22 آذار/ مارس 2020)⁽²³⁾.

وتلقّت الإدارات العامة على المستوى المركزي وكذلك السلطات المحلية والإقليمية تعليماتٍ بوضع ما لا يقل عن 50 في المئة من موظفيها في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر، من الذين لا يعتبر وجودهم في مكان العمل ضروريًا لاستمرارية الخدمة، كما شجعت المؤسسات والإدارات العامة على اتخاذ جميع التدابير التي تحفز العمل عن بعد. ولم تشمل هذه الإجراءات عمال القطاع الاقتصادي والمالي، سواء العام أم الخاص، ومع ذلك، فإن مديري الشركات والمؤسسات في هذا القطاع مدعوون إلى اتخاذ التدابير التي يرونها مناسبة للحد من حركة موظفيهم، قدر الإمكان، مع مراعاة المتطلبات المرتبطة بطبيعتهم، من دون أن تؤثر في الإنتاج والخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتزويد الاقتصاد⁽²⁴⁾.

وللتخفيف من التكاليف المرتبطة بالجائحة والحجر الصحي، قررت الحكومة تأجيل القرارات الضريبية، وتجنب دفع الدفعة الأولى من ضرائب دخل الشركات والأرباح، وتسهيل جداول السداد لدافعي الضرائب الذين يجدون أنفسهم في وضع مالي صعب، وتعليق فرض الضرائب على الأرباح غير المقيدة. وقرر بنك الجزائر أن البنوك

20 Francis Fukuyama, "The Pandemic and Political Order It Takes a State," *Foreign Affairs*, vol. 99, no. 4 (July/August 2020).

21 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم تنفيذي رقم 20 - 159 مؤرخ في 21 شوال عالم 1441 الموافق 13 يونيو 2020، يتضمن تعديل الحجر المنزلي والتدابير المتخذة في إطار نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته"، *الجريدة الرسمية*، العدد 35، 2020/6/14، شوهد في <https://bit.ly/3fvjHvc> في: 2020/7/15

22 "النص الكامل لبيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء (الأحد 22 مارس 2020)"، *الإذاعة الجزائرية*.

23 "النص الكامل لبيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء (الأحد 22 مارس 2020)"، *الإذاعة الجزائرية*.

24 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم تنفيذي رقم 20-70".

والمؤسسات المالية يمكنها تأجيل سداد أقساط القروض عند استحقاقها، أو الشروع في إعادة جدولة ديون عملائها الذين تأثروا بالظروف التي سببتها جائحة فيروس كورونا ومنح قروض جديدة للعملاء الذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة⁽²⁵⁾.

إضافة إلى ذلك، تقرر تخفيض سعر الفائدة الأساسي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس (0.25 في المئة)، لتثبيتته عند 3 في المئة بدلاً من 3.25 في المئة؛ وتخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 8 في المئة إلى 6 في المئة؛ ورفع عتبة إعادة تمويل الأوراق المالية العامة القابلة للتداول من قبل بنك الجزائر. كما طلب منهم اتخاذ جميع المبادرات ونشر جميع التدابير لتوفير مصدر ائتمان بتكلفة معقولة⁽²⁶⁾.

وشرعت الحكومة الجزائرية في 13 حزيران/ يونيو 2020 في تنفيذ المرحلة الثانية⁽²⁷⁾ من الاستئناف التدريجي والمكيف لبعض الأنشطة الاقتصادية والتجارية والخدمية، انطلاقاً من تطورات الوضعية الوبائية واقتراحات رفع الحجر المقدمة من طرف اللجنة الوطنية العلمية لرصد ومتابعة تطور انتشار فيروس كورونا والسلطة الصحية، وكذا التقييمات الواردة من اللجان المحلية المكلفة بتنسيق العمل القطاعي للوقاية من جائحة فيروس كورونا ومكافحتها. وجاء هذا الاستئناف التدريجي بعد تنفيذ حجر صحي شامل وجزئي بحسب المناطق منذ 21 آذار/ مارس 2020⁽²⁸⁾. وكان الهدف من الإجراءات المتخذة تحديد تدابير التباعد الاجتماعي والحدّ بصفة استثنائية من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل.

ثالثاً: التداعيات الاقتصادية: أزمة صحية على وقع أزمة اقتصادية

وفقاً لأحدث تقرير للبنك الدولي حول جائحة فيروس كورونا والهجرة⁽²⁹⁾، فإن الأزمة الاقتصادية التي يسببها الفيروس أعمق وأكثر انتشاراً من أي جائحة وأزمة صحية أخرى منذ القرن العشرين، وقد أثرت معظم الأوبئة السابقة في عدد قليل من البلدان وجزء صغير من سكان العالم. غير أن الاستثناء صنعته الإنفلونزا الإسبانية (1918-1920)، التي كانت على نطاق عالمي؛ حيث أصيب ما يقرب من 500 مليون شخص (ثلث سكان العالم في ذلك الوقت) وتسببت في وفاة 50 مليون شخص تقريباً في الفترة آذار/ مارس 1918 – آذار/ مارس 1920⁽³⁰⁾. ومن المتوقع بحسب التقديرات الأولية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) لآثار الجائحة، أن تخسر المنطقة العربية في سنة 2020 ما لا يقل عن 42 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي لدولها، وأن تنخفض صادرات المنطقة بمقدار 28 مليار دولار⁽³¹⁾. وخلال الفترة كانون الثاني/ يناير – آذار/ مارس 2020 خسرت الشركات في رأس المال السوقي 420 مليار دولار، أي ما يعادل 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. كما ستخسر المنطقة 1.7 مليون وظيفة في سنة 2020⁽³²⁾.

25 بنك الجزائر، "بيان"، 2020/4/13، شوهد في 2020/7/4، في: <https://bit.ly/3h3lTuf>

26 المرجع نفسه.

27 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم تنفيذي رقم 20 - 145 مؤرخ في 15 شوال 1441 الموافق 7 يونيو 2020، يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته"، *الجريدة الرسمية*، العدد 34، 2020/6/7، شوهد في 2020/7/14، في: <https://bit.ly/2Wmbfqm>

28 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم تنفيذي رقم 20 - 69 مؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق 21 مارس سنة 2020، يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته"، *الجريدة الرسمية*، العدد 15، 2020/3/21، شوهد في 2020/7/14، في: <https://bit.ly/3z58zaz>

29 "COVID-19 Crisis Through A Migration Lens," The World Bank, *Migration and Development Brief*, no. 32 (April 2020), accessed on 4/7/2020, at: <https://bit.ly/2CBwA8w>

30 Patrick Zylberman, "Comme en 1918! La grippe 'espagnole' et nous," *Médecine/Sciences*, vol. 22, no. 8 - 9 (Août-Septembre 2006), accessed on 15/7/2020, at: <https://bit.ly/3etUlqU>

31 الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، "استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا"، 2020/3/25، ص 2، شوهد في 2020/7/16، في: <https://bit.ly/3j97oqG>

32 إيمان الحامدي، "العرب مهددون بخسارة 1.7 مليون وظيفة عام 2020"، *العربي الجديد*، 2020/5/8، شوهد في 2020/7/19، في: <https://bit.ly/39fjda7>

وفي الجزائر، ستكون الفئات الأكثر حرماناً وضعفاً هي الأولى التي تتأثر بعواقب هذه الأزمة؛ فسيعاني العمال بأجر يومي والعمالون في القطاع غير الرسمي (يمثلون نحو 35 في المئة من القوى العاملة) والشركات الصغيرة والمتوسطة وحتى الشركات الكبيرة من جراء هذه الأزمة. ويقدر عدد السكان النشطين بـ 11.048 مليون عامل، يعمل منهم نحو 6.95 ملايين في القطاع الخاص، أي ما نسبته 63 في المئة من إجمالي القوة العاملة في الجزائر. أما القطاع العام فهو يشغل قرابة 4.09 ملايين عامل، أي ما نسبته 37 في المئة من العاملين⁽³³⁾.

ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، فإن القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً هي قطاعا تجارة الجملة والتجزئة اللذان يمثلان أكبر حصة من العمال، حيث يعمل فيهما 482 مليون عامل حول العالم (1.775 مليون مشغول/ عاملاً أي ما نسبته 15.7 في المئة من السكان العاملين في الجزائر)⁽³⁴⁾. كما تأثر قطاع الفنادق والمطاعم بشدة، حيث يمثل 144 مليون عامل عبر العالم. وأكثر من نصف العاملين في هذا القطاع هم من النساء. وتأثر أيضاً قطاع الصناعات التحويلية الذي يعمل فيه 463 مليون شخص حول العالم (1.297 مليون مشغول في الجزائر أي ما نسبته 11.5 في المئة من السكان العاملين في الجزائر)، بشدة في عدة مناطق. وتمثل صناعات النقل والتخزين والاتصالات 204 ملايين وظيفة حول العالم (729 ألف مشغول في الجزائر، أي ما نسبته 6.5 في المئة من السكان العاملين). في حين صنفت منظمة العمل الدولية قطاع البناء، الذي يعمل فيه 1.89 مليون شخص في الجزائر (16.8 في المئة من السكان العاملين) قطاعاً متوسط المخاطر⁽³⁵⁾.

وقد دفع هذا الوضع الحكومة الجزائرية إلى مضاعفة المبادرات والقرارات للحفاظ على الوظائف وعلى نشاط اقتصادي معقول في ظل هذه الظروف؛ إذ بلغ حجم المخصصات المالية الموجهة لمكافحة الجائحة أكثر من 70 مليار دينار جزائري (أي نحو 570 مليون دولار)⁽³⁶⁾، بما في ذلك 20 مليار دينار جزائري (161 مليون دولار) مخصصة للفئات المهنية التي فقدت مصدر دخلها بسبب الوباء. كما تم تخصيص 11.5 مليار دينار جزائري (90 مليون دولار) إضافية لوزارة الداخلية فيما يتعلق بعلاوة 6 آلاف دينار جزائري (50 دولاراً)، التي تم رفعها إلى 10 آلاف دينار جزائري (80 دولاراً) لصالح 2.2 مليون محتاج. وإضافة إلى ذلك، سيتم تخصيص مبلغ 20 مليار دينار جزائري (161 مليون دولار) لصالح أرباب الأسر العاطلة عن العمل والفئات الاجتماعية والمهنية الذين فقدوا مصدر دخلهم بسبب الوباء⁽³⁷⁾.

وعلى صعيد آخر، بلغ إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) من النفط الخام نحو 27.84 مليون برميل يومياً في شباط/فبراير 2020، في حين بلغ إنتاج المنظمة بالمتوسط 31.864 مليون برميل يومياً في سنة 2018⁽³⁸⁾، ويعتبر هذا المستوى أقل مستوى للإنتاج النفطي خلال الخمس سنوات السابقة. ويعزى ذلك إلى توقف إمدادات النفط من ليبيا بسبب الأوضاع الداخلية وإغلاق الموانئ وحقول إنتاج النفط بسبب تفشي فيروس كورونا، إلى جانب التزام الدول العربية عموماً باتفاق «أوبك بلس» لتعديل كميات الإنتاج لضمان توازن السوق⁽³⁹⁾. ومن شأن تراجع سوق النفط العالمية أن يقلل من صادرات الجزائر لعام 2020 بنسبة 7.5 في المئة، وهذا يشير إلى انخفاض في الإيرادات الضريبية وانخفاض في الإنفاق العام⁽⁴⁰⁾. ووفقاً لأحدث تقرير للبنك

33 الديوان الوطني للإحصائيات، التقرير نصف السنوي حول التشغيل في الجزائر.

34 Organization Internationale du Travail, Observatoire de l'OIT, "Le COVID-19 et le monde du travail: Répercussions et réponses," 18/3/2020, accessed on 4/7/2020, at: <https://bit.ly/390hLbr>

35 International Labour Organization, "Free and open access to labour statistics," accessed on 15/7/2020, at: <https://bit.ly/2Wpuxvk>

36 دولار أميركي واحد يساوي 129 ديناراً جزائرياً، ينظر الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر: Banque D'Algérie, accessed on 4/7/2020, at: <https://bit.ly/3ex1fB8>

37 تصريح وزير المالية الجزائري السابق، عبد الرحمن راوية، أمام لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني (البرلمان)، ينظر: "Covid-19: plus de 70 Mds Da dédiés à la lutte contre la Pandémie," *Algeria Press Service*, 18/5/2020, accessed on 4/7/2020, at: <https://bit.ly/2WlIWbA>

38 "أوبك' تتوقع عجزاً بسيطاً في 2020"، *العربي الجديد*، 2019/12/11، شوهد في 2020/6/14، في: <https://bit.ly/3z2oXbH>

39 الوليد أحمد طلحة، *التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية* (أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2020)، ص 28.

40 "مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020: مذكرة تفسيرية".

الدولي حول تأثير جائحة فيروس كورونا في الاقتصادات المصدرة للنفط، يُقدَّر انخفاض بنسبة 11 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي للسنوات الخمس المقبلة. وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر 2.5 في المئة في سنة 2018 مقارنة بـ 1.4 في المئة في سنة 2017، ويرجع ذلك على نحو رئيس إلى نمو القطاع غير النفطي (5.2 في المئة) وأهمية نفقات الميزانية (36.7 في المئة) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين لا يزال نمو قطاع المحروقات بطيئاً (بنسبة 0.1 في المئة)⁽⁴¹⁾. وشكّلت المحروقات أهم الصادرات الجزائرية نحو الخارج خلال الربع الأول من سنة 2020، فهي تمثل 92.4 في المئة من الصادرات، إذ بلغت قيمتها 7.04 مليارات دولار، مقابل 9.48 مليارات دولار في السنة الماضية (2019)، مسجلة بذلك تراجعاً بواقع 25.78 في المئة⁽⁴²⁾.

وتظل قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات ضئيلة، إذ لم تتجاوز 578.7 مليون دولار (ما يعادل 7.6 في المئة من المبيعات الجزائرية نحو الخارج خلال الربع الأول من سنة 2020، مقابل 658.04 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي أي بانخفاض 12.06 في المئة⁽⁴³⁾). وقد بيّنت حصيلة الجمارك أن هذا التراجع في الصادرات خارج قطاع المحروقات قد مس كل المجموعات الرئيسية للمنتوجات المصدرة.

ولمواجهة آثار الأزمة الصحية والاقتصادية المزدوجة التي تميزت بانخفاض الإيرادات المالية، كانت الحكومة ملزمة بنشر قانون مالي تكميلي، حيث خفّضت من سعر النفط المرجعي المعتمد في إعداد قانون المالية من 50 دولاراً إلى 30 دولاراً للبرميل. وسجّل برميل النفط الجزائري خلال الشهرين الأولين من سنة 2020 ما متوسطه نحو 60 دولاراً للبرميل و34.2 دولاراً للبرميل خلال آذار/ مارس⁽⁴⁴⁾.

وتنص المذكرة التفسيرية لقانون المالية التكميلي لسنة 2020⁽⁴⁵⁾ على انخفاض عائدات المحروقات إلى 20.6 مليار دولار مقابل 37.4 مليار دولار منصوص عليها في قانون المالية الأولي لسنة 2020. وبسبب هذا الانخفاض، يتوقع أن يتقلص احتياطي الصرف من النقد الأجنبي للبلاد، الذي كان متوقعاً في البداية عند 51.6 مليار دولار، ليصل إلى 44.2 مليار دولار في نهاية سنة 2020. كما سيؤدي الانتقال إلى 30 دولاراً للبرميل في ميزانية الدولة إلى حدوث انخفاض بنسبة 40 في المئة في عائدات الضريبة على المحروقات⁽⁴⁶⁾.

وتعاني المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تبعات إجراءات الحجر الصحي، وخاصة في ظل منع التنقل بين الولايات واستعمال وسائل النقل العمومي، على نحو حرم الكثير منها من اليد العاملة الضرورية لمزاولة أعمالها. وتقدر الجمعية العامة للمقاولين الجزائريين عدد المؤسسات التي توقفت عن العمل من جراء الجائحة بين 20 إلى 25 ألف مؤسسة، في حين أحيل 200 ألف عامل على البطالة⁽⁴⁷⁾. ودعا ذلك منتدي رؤساء المؤسسات إلى طلب عفو من دفع الضرائب والتزامات الضمان الاجتماعي. غير أن السلطات الجزائرية أبدت حذراً شديداً إزاء المطالب التي رفعها أرباب العمل من أجل تعويض الأضرار الناجمة عن جائحة فيروس كورونا⁽⁴⁸⁾. وأبدت، في المقابل، تجاوباً مع مطالب فئة معينة من أصحاب المهن والحرف اليدوية الذين فقدوا مداخيلهم بسبب الحجر الصحي المطبق⁽⁴⁹⁾. على سبيل المثال، احتج سائقو سيارات الأجرة على عدم

41 "Chapter 3: Lasting Scars of the COVID-19 Pandemic."

42 الجمارك الجزائرية، مديرية الدراسات والاستشراف.

43 المرجع نفسه.

44 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 20 - 07 مؤرخ في 12 شوال 1441 الموافق 4 يونيو 2020 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020"، *الجريدة الرسمية*، العدد 33، 2020/6/4، شوهد في 2020/7/14، في: <https://bit.ly/2DLNFNx>

45 "مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020: مذكرة تفسيرية".

46 المرجع نفسه.

47 Zahra Chenaoui, "Après le Hirak, le coronavirus: en Algérie, les entreprises tirent la sonnette d'alarme," *Le monde*, 17/4/2020.

48 "الرئيس تبون: يدعو لتخفيف الديون والاستثمار في الدول المتضررة من كورونا"، *الحوار*، 2020/7/8، شوهد في 2020/7/19، في: <https://bit.ly/398rzAs>

49 تقرر تخصيص منحة تقدر بنحو 90 دولار شهرياً لأصحاب هذه المهن والحرف طوال مدة الحجر المفروض من قبل السلطات الصحية المختصة، ينظر: "منحة بقيمة 10 آلاف دينار للأسر المحتاجة خلال شهر رمضان وتلك المتأثرة بتدابير مكافحة كورونا"، *وكالة الأنباء الجزائرية*، 2020/4/13، شوهد في 2020/6/14، في: <https://bit.ly/30bgAlM>

حصولهم على نحو كافٍ على مساعدات رمزية تقدر بـ 90 دولارًا شهريًا طوال مدة الحجر الصحي، وتبعهم في ذلك العاملون في النقل الخاص. وتتبع هذه المشاكل من كون فئة عريضة منهم محرومة أو لم تنخرط في نظام الحماية الاجتماعية.

رابعًا: التدايعات الاجتماعية والسياسية

تزامن انتشار جائحة فيروس كورونا مع «مخاض» سياسي عسير عاشته الجزائر منذ أكثر من عام، شهدت في إثره انتخابات رئاسية في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2019. وعند اكتشاف أول حالة في شباط/ فبراير، احتدم النقاش حول قدرة القطاع الصحي على مجابهة مثل هذا الداء الشديد الفتك. وذهبت بعض الآراء إلى أن القطاع الصحي سينهار تحت وطأة العدد الكبير من المصابين، على غرار ما حدث في إيطاليا وإسبانيا والولايات المتحدة الأميركية والبرازيل⁽⁵⁰⁾. غير أن وتيرة الوباء لم تكن بتلك الحدة التي كانت متوقعة. ويعزو أحد الأطباء هذه الظاهرة «إضافة إلى لطف الله، إلى طبيعة النظام الغذائي لسكان شمال أفريقيا عمومًا، القائم بنسبة عالية على المواد البيولوجية الطبيعية كالبقوليات والأعشاب، وكذا على محدودية استعمال المواد الكيميائية في إنتاج الفواكه والأغذية التي تستفيد من المناخ المعتدل لتنضج طبيعيًا، خلافًا للنظام الغذائي لدول أوروبا وأمريكا»⁽⁵¹⁾. كما ساعد، التلقيح الخاص بالسل الذي لا يزال ضمن الرزنامة التلقيحية الجزائرية في هذه النتيجة.

ويتخوف كثير من الناشطين في الحراك وحتى بعض الباحثين⁽⁵²⁾ من أن السلطات تحاول إسكات الأصوات المعارضة وإنهاء الحراك. وتقوم بذلك مع الإصرار أيضًا على أن «حرية التعبير والمناخ الديمقراطي» مُتاحان في الجزائر. كما تذهب بعض الآراء الأكثر نقدًا إلى أن السلطات تستغل تفشي الوباء لضرب المجتمع الأهلي والشخصيات المعارضة في إطار جهود مستميتة لخنق المعارضة ووضع حد للاحتجاجات. وفي هذا الصدد، تسلط الاعتقالات والمذكرات الصادرة بحق المحتجين لاستدعائهم إلى مراكز الشرطة، الضوء على التهديد المحدق بحقوق الإنسان في الجزائر⁽⁵³⁾. وإن كان من المبكر الحكم على هذه الإجراءات بالنظر إلى حساسية الموضوع من زاوية كيفية التعامل معه، فقد أثار شريط وثائقي بثته قناة عمومية فرنسية⁽⁵⁴⁾ غضبًا عارمًا في الأوساط الرسمية والشعبية على حد سواء، استدعت في إثره السلطات الجزائرية السفير الجزائري في باريس احتجاجًا على ما اعتبرته تكالبًا من بعض الأوساط الفرنسية المعادية للمصالح الجزائرية⁽⁵⁵⁾.

وفي خضمّ هذا كله، أُعلن عن مسودة تعديل الدستور التي طُرحت للنقاش في أوج أزمة فيروس كورونا. ومن المؤمل، في حال تم تصديقها، إقرار مبدأ التصريح (عوض الترخيص) لممارسة حرية الاجتماع والتظاهر،

50 Alfredo Saad Filho, "Coronavirus: How Brazil Became the Second Worst Affected Country in the World," *The Conversation*, 29/6/2020, accessed on 4/7/2020, at: <https://bit.ly/38Y3pbB>

51 ينظر: محمد الفاتح عثمان، "لهذه الأسباب تجنبت الجزائر الانفجار الفيروسي"، الخبر، 2020/6/7، شوهد في 2020/6/14، في: <https://bit.ly/3h4mYSK>

52 يحيى الزبير وأنا جاكوبس، "هل سيغيّر فيروس كورونا المستجد النظام السياسي في الجزائر؟"، معهد بروكينغز، مقال، 2020/5/10، شوهد في 2020/6/19، في: <https://brook.gs/2OomDhl>

53 دالية غانم، "وباء القمع: تستغل السلطات الجزائرية الحجر الذي تفرضه إجراءات مكافحة فيروس كورونا لخنق الحراك الاحتجاجي"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2020/5/4، شوهد في 2020/6/20، في: <https://bit.ly/2ZuBVaF>

54 "وثائقي فرنسي عن الحراك يثير غضبًا جزائريًا - (فيديو وتغريدات)", **القدس العربي**, 2020/5/27، شوهد في 2020/6/4، في: <https://bit.ly/2ZvTOGc>؛ ونقل موقع بي بي سي عربي أيضًا أنه وتحت عنوان "الجزائر حبيبتي"، عرضت "القناة الخامسة الفرنسية" في 27 أيار/ مايو فيلمًا وثائقيًا محوره الحراك الشعبي الذي انطلق في الجزائر في 22 شباط/ فبراير 2019، وأطاح الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة. والوثائقي من إعداد الصحافي الجزائري الفرنسي مصطفى قسوس. وقدم الفيلم الذي تبلغ مدته 72 دقيقة شهادات لشباب جزائريين حول الحراك والديمقراطية وحرية التعبير وتطلعاتهم للمستقبل. كما تضمنت الشهادات تعليقات تحذر من "عودة التطرف" على غرار ما حدث في تسعينيات القرن الماضي. ويقول منتقدو الفيلم إن المخرج "أغفل الجوانب المهمة التي دفعت الجزائريين للتظاهر واختزل مطالب الحراك في الباحثين عن الحرية الاجتماعية والمتطلعين إلى الثورة من أجل الحريات الجنسية والتخلص من الكبت". واعترض آخرون على ما تضمنه الوثائقي من مشاهد أظهرت الشباب المشاركين في الحراك وهم يحتسون الكحول، ويتعاطون مواد ممنوعة، بحسب تعليقات البعض، ينظر: "حراك الجزائر: وثائقي فرنسي يثير أزمة أم مجرد زبوجة في فنجان؟"، بي بي سي، 2020/5/29، شوهد في 2020/6/4، في: <https://bbc.in/2DNkGsR>

55 أعلن عن عودة السفير الجزائري إلى باريس بعد مكالمة بين الرئيسين الجزائري عبد المجيد تبون والفرنسي إيمانويل ماكرون.

وكذلك إنشاء الجمعيات وعدم حلها إلا بقرار قضائي، كما أنه لا يمكن للقانون أن يتضمن أحكامًا تعوق بطبيعتها حرية إنشاء الأحزاب السياسية. ونصت المسودة على عدم ممارسة أكثر من عهدين رئاسيتين متتاليتين أو منفصلتين، وتحديد العهدة البرلمانية بعهدتين فقط، مع إمكانية تعيين رئيس الجمهورية نائبًا له. وربما سيكون لهذا الدستور دورٌ في تعزيز دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وإدراجها ضمن الهيئات الرقابية التي كانت من ضمن الأسباب التي أخرجت الجزائريين للاحتجاج في 22 شباط/ فبراير 2019⁽⁵⁶⁾.

وعلى الصعيد الاجتماعي، تحصي الجزائر أكثر من 41 في المئة من السكان العاملين غير المنتمين إلى الضمان الاجتماعي، أو أكثر من 4.7 ملايين شخص (67 في المئة من العاملين في القطاع الخاص) بحسب آخر مسح للتوظيف أجراه الديوان الوطني للإحصائيات⁽⁵⁷⁾. وتظهر المسوح المتعددة المؤشرات أن الفقر متعدد الأبعاد⁽⁵⁸⁾ ولا يزال مرتفعًا إلى حدٍ ما في الجزائر. وفي الواقع، فإن أكثر من 41 في المئة من السكان يصفون في أول جزيئين Quantiles الأكثر فقرًا في مؤشر الثروة⁽⁵⁹⁾.

ويتوقع البنك الدولي أن يؤدي فيروس كورونا المستجد إلى سقوط 71 مليون شخص في براثن الفقر المدقع استنادًا إلى خط الفقر الدولي، وهو 1.90 دولار للفرد في اليوم. وأما في ظل سيناريو تدهور الأوضاع، فسيرتفع هذا العدد إلى 100 مليون⁽⁶⁰⁾ وهذا ما يستدعي من الحكومات المزيد من الجهد للتخفيف من وطأة هذه الجائحة.

إن الغالبية العظمى من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي أكثر عرضة لمخاطر الصحة والسلامة، فهم يفتقرون إلى الحماية الاجتماعية الكافية، وهم أكثر عرضة للمعاناة من المرض أو الحوادث أو الوفاة. وتضيف جائحة فيروس كورونا إلى هذه المخاطر خطرًا كبيرًا للتلوث في الأماكن غير المحمية. وإذا ما أصيب العمال بالعدوى، فإن معظمهم، بمن فيهم المهاجرون، لا يضمنون الوصول إلى الرعاية الطبية ولا يوجد ضمان للدخل من خلال الحماية الاجتماعية. كما وقع 100 مليون شخص في الفقر كل عام بسبب الإنفاق الصحي الكارثي. وبالنسبة إلى الكثيرين، ولا سيما في المناطق الريفية، لا تتوافر الخدمات الصحية على نحو كاف⁽⁶¹⁾.

أعلنت الحكومة الجزائرية فتح حسابين في البريد والبنك، وحساب في البنك الخارجي بالعملة الصعبة، لتلقي التبرعات المالية من المواطنين ورجال الأعمال للمساعدة في المجهود الحكومي في مواجهة أزمة جائحة فيروس كورونا. وقُدّرت المبالغ التي جمعت حتى 9 حزيران/ يونيو 2020، بـ 86.3 مليارات دينار جزائري (32 مليون دولار) وأكثر من مليون يورو، وقرابة مليون دولار، إضافة إلى 7700 جنيه إسترليني. وقدمت الحكومة

56 لمزيد من التفاصيل حول مسودة الدستور الجزائري لسنة 2020 ينظر: عبد الرحمن هوادف، "مسودة التعديل الدستوري في الجزائر: سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تقييم حالة**، 2020/6/3، شوهد في 2020/7/14، في: <https://bit.ly/2Wnt34K>

57 "Activite, Emploi & Chômage en Septembre 2015," *Office National des Statistiques: ONS*, no. 726, Décembre 2015, accessed on 19/7/2020, at: <https://bit.ly/3hlxDsl>

58 يتم الفقر متعدد الأبعاد بقياس التنمية النقدية، حيث يقيس الحرمان غير النقدي في مختلف نواحيه، ما يرسم صورة أدق لحال الفقراء. وعلى سبيل المثال، اختار الدليل العالمي للفقر متعدد الأبعاد، الذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثلاثة أبعاد لقياس الفقر هي: التعليم والصحة ومستوى المعيشة، استخدم لقياسها عشرة مؤشرات، لمزيد من التفاصيل، ينظر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **التقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد**.

59 مؤشر مركب يقيس رفاه وثروة الأسرة ويعتمد في قياسه على ملكية الأسرة لمجموعة من الأصول والسلع المعمرة.

60 دانيال ماهلر [وآخرون]، "التقديرات المحدثة لتأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم"، مدونات البنك الدولي، 2020/6/8، شوهد في 2020/6/19، في: <https://bit.ly/2Ood8id>

61 "COVID-19 Crisis and the Informal Economy: Immediate Responses and Policy Challenge," International Labour Organization, *ILO brief* (May 2020), accessed on 4/7/2020, at: <https://bit.ly/3eDIgFb>

منحة مالية تقدر بـ 10 آلاف دينار جزائري (80 دولارًا)، بلغ عدد المستفيدين منها حتى 27 أيار/ مايو 2020 نحو 321955 مستفيداً⁽⁶²⁾.

وفيما يخص تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية، تُظهر إحصائيات البنك الدولي أن المغتربين الجزائريين لم يحولوا سوى 1.8 مليار دولار في عام 2019⁽⁶³⁾. وهكذا، تُظهر الجزائر «عجزاً» يزيد على 300 مليون دولار مقارنة بعام 2018، إذ تلقت أكثر من 2.157 مليار دولار. وعادة ما تستخدم التحويلات لأغراض متنوعة. وفي المتوسط تشير التقديرات إلى أن 75 في المئة من التحويلات توجّه نحو الاحتياجات الأساسية مثل النفقات اليومية والرعاية الصحية والتعليم، والباقي يساهم في مجموعة متنوعة من الأهداف الطويلة المدى مثل إنشاء المشروعات الخاصة، والقيام بعمليات التجديدات، وتلبية الاحتياجات غير المتوقعة أو سداد الديون⁽⁶⁴⁾. ويجب الاعتراف بأن أغلبية كبيرة من الأموال يتم تحويلها من خلال قنوات غير رسمية، ما يجعل حساب التدفقات أكثر صعوبة.

ولمواجهة آثار الجائحة، حددت الحكومة الجزائرية أربعة أهداف للتوجه الاقتصادي للبلاد تتمثل أساساً في التخفيضات «المحسوسة» في فاتورة الاستيراد بسبب الانخفاض في عائدات المحروقات، والتخفيض «الملحوظ» في نفقات تسيير الدولة، والتخفيض في فاتورة الخدمات، وخاصة تلك المستوردة، وتخفيض تكاليف التشغيل والاستثمار في شركة النفط الوطنية (سوناطراك) من 14 مليار دولار إلى 7 مليارات دولار في العام الحالي (2020). وتعتقد الحكومة، مع هذه التدابير، أن الجزائر تقترب من الحد الأدنى للنفقات الثابتة. وقد شهد الاقتصاد الوطني فترات مماثلة في أعوام 1986 و1990 و1994، ما دفع السلطات العامة إلى اللجوء إلى الحد الأدنى من الإنفاق العام غير القابل للخفض⁽⁶⁵⁾.

خامساً: ماذا بعد الجائحة: التداعيات وسبل الخروج من الأزمة؟

مثلت جائحة فيروس كورونا المستجد تحدياً كبيراً للحكومة الجزائرية على عدة مستويات، تمثلت أساساً في ضمان صحة المواطنين وحياتهم من هذا الوباء الشديد الفتك، وتطبيق إجراءات الحجر الصحي على عدة مستويات، وتجنيد الطواقم الطبية وتوفير المستلزمات الطبية سواء بالاستيراد أو الإنتاج المحلي. وينجرّ عن كل إجراءات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي وعدم التنقل وتوقيف النشاطات التجارية والاقتصادية، عواقب وتبعات على أصحابها، وخاصة الفئات الهشة التي تعمل في القطاع غير الرسمي. إضافة إلى ذلك، تواصل انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014، ما أثر على نحو جدي في ميزانية الدولة، فاضطرت الحكومة إلى خفض النفقات الجارية إلى مستوى 50 في المئة، مع ما يعنيه ذلك من خفض الإنفاق على بعض القطاعات الحيوية وتعطل إنجاز بعض المرافق الحيوية سواء لحركية الاقتصاد أو السكان.

أظهرت هذه الأزمة هشاشة بعض القطاعات التي كانت تعاني اختلالات قبل انتشار الوباء، ولهذا كان أدائها ضعيفاً أو محدوداً. في حين أن قطاعات أخرى كان أدائها معقولاً، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الأمنية والتنظيمية. أما قطاع الصحة الذي كان يعاني أصلاً مشاكل هيكلية عميقة خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات الصحية في المناطق المعزولة، فقد اتضح ضرورة المسارعة في إصلاحه من كل الجوانب. ولم تزد الجائحة وضعية بعض العمال في قطاعات الخدمات والفندقة والنقل والتجارة والأشغال العمومية والطعام إلا تعقيداً بفعل إجراءات الحجر الصحي ومنع التنقل بين المناطق.

62 "وزارة الداخلية تحصي قرابة 322 ألف مستفيد من منحة الجائحة"، الإذاعة الجزائرية، 2020/5/29، شوهد في 2020/7/4، في: <https://bit.ly/3fpujID>

63 "COVID-19 Crisis Through A Migration Lens."

64 United Nations, "Remittances Matter: 8 Facts you don't Know about the Money Migrants Send Back Home," *UN News*, 17/6/2019, accessed on 4/7/2020 at: <https://bit.ly/2ZsDjue>

65 K. Nashashibi et al., *Algérie: Stabilisation et transition à l'économie de marché* (Washington: Fonds Monétaire International, 1998).

وكشفت هذه الجائحة عن فرق واضح بين من يعملون لدى القطاع الحكومي (قطاع الوظيفة العمومية والمؤسسات الاقتصادية العمومية) والذين يعملون لدى القطاع الخاص (سواء أكانوا أرباب العمل أم العمال المستقلين)⁶⁶. وبالنسبة إلى الفئة الأولى، ضمنت الحكومة أجورها ومنحتها عطلة استثنائية مدفوعة الأجر، أما الفئة الثانية فقد عانت الأمرين من جراء تدابير الحجر الصحي ومنع التنقل، فقطعت هذه الإجراءات أرزاقهم وأدلتهم على بطالة إجبارية. كما كان لغياب وسائل الدفع الإلكتروني أو محدوديته أثره في الكساد الذي عاناه التجار، فلجأت الغالبية منهم، التي تحسن التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، إلى عرض بضاعتها في هذه المنصات من دون أن يرافق ذلك دفع إلكتروني من الزبون. ويرجع غياب هذه الوسائل الحديثة للدفع إلى تخلف القطاع البنكي وعدم قدرته على مواكبة التطورات الحديثة في عالم الصيرفة والرقمنة التي يشهدها القطاع في مختلف دول العالم من جهة⁶⁷، ومن جهة أخرى، طغيان القطاع غير الرسمي في المعاملات التجارية وتفضيل معظم التجار التعامل بالنقد السائل بدلاً من وسائل الدفع الإلكترونية الأخرى.

وعلى صعيد آخر، اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات لمعالجة تأثير الجائحة في الاقتصاد؛ فتم اتخاذ ثلاثة أصناف من التدابير: 1. تدابير لتحفيز الاقتصاد والتوظيف، 2. تدابير لدعم الشركات والوظائف والدخل، 3. تدابير لحماية العمال في مكان عملهم. لكن يجدر الذكر أن كل هذه الإجراءات تتعلق بالعمال المشتغلين في القطاع الرسمي. ولم تُتخذ حتى الآن تدابير لدعم العمال غير الرسميين الأكثر تضرراً من الوباء. كما أن هناك حاجة إلى تدابير طارئة لمساعدة العمال غير الرسميين والعمال اليوميين والعمال في ظروف شاقة وخطرة.

ومن المفيد أن تنتهز السلطات فرصة الجائحة لإنهاء هيمنة الريع على مقدرات الاقتصاد الجزائري وإطلاق برنامج إصلاحات حقيقي يتلافى الأخطاء التي وقعت فيها التجارب السابقة. ومنذ فترة طويلة، اعتبر الريع هبة من السماء، لكن مع سوء الاستعمال والمشاكل الناجمة عنه أضحت نقمة. لقد أظهرت هذه الأزمة أن التأخر في تطبيق الإصلاحات أثر في أداء بعض القطاعات على نحو أصبح يهدد حتى الأمن القومي للبلاد بكل أشكاله⁶⁸.

كما يجب أن يكون نظام الحماية الاجتماعية عوناً للسكان خلال هذه الأزمة، مع إيلاء الأولوية للسكان الأكثر هشاشة (الفقراء، وكبار السن، والأسر التي تعيل أشخاصاً ذوي إعاقة ... إلخ). ولهذا، فإن تقديم المساعدة إلى فئات أخرى مثل عمال الحرف الصغيرة والعمال غير الرسميين والعمال اليوميين وأولئك الذين اضطروا إلى إيقاف نشاطهم من خلال الاستجابة لتدابير الاحتواء، يصبح أكثر من ضرورة.

ومن الضروري تعزيز نظام الحماية الاجتماعية، ولا سيما برامج المساعدة الاجتماعية التي تديرها وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة. وستكون هذه البرامج بمنزلة امتصاص لصدمة الأزمة للعديد من الأسر الجزائرية، ويجب أن يعتمد تعزيزها على الدراسات العلمية والتعاون من جميع القطاعات.

وفي نطاق أوسع، تتيح الأزمة العالمية الناتجة من الجائحة فرصة لتغيير أسس التعاون الدولي بين المناطق التي من المحتمل أن تتأثر بشدة بالآثار الاقتصادية للوباء والركود العالمي الوشيك. فعلى سبيل المثال، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يبدأ في التفكير الآن، حتى قبل نهاية حالة الطوارئ الصحية، في كيفية إعادة إطلاق التعاون الأوروبي، بالتزامن مع الذكرى الخامسة والعشرين لعملية برشلونة. ومن المحتمل جداً أن تكون هناك حاجة إلى جهود وموارد كبيرة لإعادة بناء جانبي البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية أزمة فيروس كورونا المستجد. ومن الممكن لـ «الاتحاد من أجل المتوسط» تقديم المساعدة من أجل إخراج المنطقة بأكملها

66 يقصد بالعمال المستقلين الذين يعملون لحسابهم الخاص على نحو فردي كأصحاب الصنائع والمهن الحرفية والعمال بأجر يومي.

67 F.Z. Oufriha & K. Menna, *Ecrits monétaires* (Alger: Office des Publications Universitaires, 2015), chap. 5.

68 عمدت الجزائر مؤخراً إلى إنشاء وكالة للأمن الصحي تعنى بالرصد والتشاور واليقظة الاستراتيجية والتوجيه والإنذار في مجال الأمن الصحي. ينظر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم رئاسي رقم 20 - 158 مؤرخ في 21 شوال عام 1441 الموافق 13 يونيو سنة 2020، يتضمن إحداث وكالة وطنية للأمن الصحي"، *الجريدة الرسمية*، العدد 35، 2020/6/14، شوهد في 2020/7/14، في: <https://bit.ly/3euLpqw>

من هذه الأزمة العميقة، بالتعاون مع مؤسسات التنمية الأخرى. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي في نهاية آذار/ مارس أنه سيقدم 450 مليون يورو للمغرب و250 مليون يورو لتونس و75 مليون يورو للجزائر لمحاربة الجائحة ومواجهة التحديات الاقتصادية الناتجة منها. وهي بالتأكيد بداية جيدة، لكنها لن تحقق هدفاً كبيراً إذا لم يصاحبها جهد إقليمي وعالمي لإعادة البناء على جانبي البحر الأبيض المتوسط.

وتبدو لنا هذه الأزمة الصحية العالمية مواتية للإصلاح الاقتصادي والسياسي الذي يمكن تنفيذه بفرصة أكبر للنجاح. فقد انتكست الإصلاحات الأولى التي أُطلقت خلال الفترة 1991 - 1998 من جراء عدم التفاف طبقة كبيرة من المجتمع، سواء أكانت طبقة سياسية أم مثقفة، وانهارت مع أول أزمة حقيقية واجهتها⁽⁶⁹⁾. غير أن إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاجة إلى تعميم رقمنة الاقتصاد يمكن أن يكون ذلك عاملاً رئيساً في نجاح هذه الإصلاحات. فبدلاً من الاعتماد فقط على الدعم التقليدي مثل الأحزاب السياسية والنقابات وأرباب العمل والمجتمع المدني، يمكن أن يكون تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الحكومة الإلكترونية، والخدمات المصرفية الإلكترونية، والخدمات المالية العالية الجودة، وجميع الجوانب المتعلقة بتحديث الاقتصاد، بديلاً ذا صدقية. ولن يقتصر الأمر على القضاء على البيروقراطية الأسطورية في الجزائر فحسب، بل سيعزز أيضاً الشفافية والحكم الرشيد.

وإجمالاً، لا يزال من السابق لأوانه التنبؤ على نحو شامل بتأثير الجائحة في دول الشرق الأوسط والمغرب العربي، ولا سيما الجزائر، ولكن هناك أدلة كافية على أنه سيكون لها تكلفة اقتصادية عالية والعديد من العواقب الاجتماعية والسياسية، ما لم يتم تسويق لقاح فعال ضد هذا المرض؛ فالجزائر، مثل العديد من البلدان الأخرى في العالم، ستواجه معضلة كبيرة؛ إما أنها ستقلل من تدابير الوقاية التي لها تكلفة اجتماعية واقتصادية عالية، ما يفتح الباب لمزيد من حالات العدوى والوفاة، وإما أن تحافظ على هذه الإجراءات في حين يتدهور الاقتصاد وتزداد معه الاضطرابات الاجتماعية.

69 استقالت حكومة مولود حمروش (التي كانت تُدعى حكومة الإصلاحات) في 4 حزيران/ يونيو 1991 بعد مظاهرات واضطرابات سياسية عارمة قادها حزب سياسي إسلامي معارض نادت بتنحي الرئيس الشاذلي بن جديد عن الحكم.

المراجع

العربية

- الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). **التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد** (بيروت: الإسكوا، 2017). في: <https://bit.ly/3j65wia>
- _____ . «استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا». 2020/3/25. في: <https://bit.ly/3j97oqG>
- بنك الجزائر. «بيان». 2020/4/13. في: <https://bit.ly/3h31Tuf>
- «الجزائر 2019: من الحراك إلى الانتخابات». وحدة الدراسات السياسية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. **تقرير**. رقم 1 (شباط/ فبراير 2020). في: <https://bit.ly/2Zxm5fz>
- الجمارك الجزائرية. مديرية الدراسات والاستشراف. **تقرير التجارة الخارجية للثلاثي الأول لسنة 2020: بيانات مؤقتة**. الجزائر: المديرية العامة للجمارك، 2020.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. «قانون رقم 20 - 07 مؤرخ في 12 شوال 1441 الموافق 4 يونيو 2020 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020». **الجريدة الرسمية**. العدد 33. 2020/6/4. في: <https://bit.ly/2DLNFNx>
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. «مرسوم تنفيذي رقم 20 - 145 مؤرخ في 15 شوال 1441 الموافق 7 يونيو 2020، يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19) ومكافحته». **الجريدة الرسمية**. العدد 34. 2020/6/7. في: <https://bit.ly/2Wmbfqm>
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. «مرسوم تنفيذي رقم 20 - 159 مؤرخ في 21 شوال عالم 1441 الموافق 13 يونيو 2020، يتضمن تعديل الحجر المنزلي والتدابير المتخذة في إطار نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته». **الجريدة الرسمية**. العدد 35. 2020/6/14. في: <https://bit.ly/3fvjHvc>
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. «مرسوم تنفيذي رقم 20 - 69 مؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق 21 مارس سنة 2020، يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته». **الجريدة الرسمية**. العدد 15. 2020/3/21. في: <https://bit.ly/3j58zaz>
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. «مرسوم تنفيذي رقم 20 - 70 مؤرخ في 29 رجب عام 1441 الموافق 24 مارس سنة 2020، يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته». **الجريدة الرسمية**. العدد 16. 2020/3/24. في: <https://bit.ly/3furGZv>
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. «مرسوم رئاسي رقم 20 - 158 مؤرخ في 21 شوال عام 1441 الموافق 13 يونيو سنة 2020، يتضمن إحداث وكالة وطنية للأمن الصحي». **الجريدة الرسمية**. العدد 35. 2020/6/14. في: <https://bit.ly/3euLpqw>
- الديوان الوطني للإحصائيات. **التقرير نصف السنوي حول التشغيل في الجزائر**. الجزائر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، 2020.

- الزبير، يحيى وأنا جاكوبس. «هل سيغيّر فيروس كورونا المستجد النظام السياسي في الجزائر؟». معهد بروكينغز. **مقال**. 2020/5/10. في: <https://brook.gs/2OomDhl>
- طلحة، الوليد أحمد. **التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**. أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2020.
- غانم، دالية. «وباء القمع: تستغل السلطات الجزائرية الحجر الذي تفرضه إجراءات مكافحة فيروس كورونا لخلق الحراك الاحتجاجي». مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 2020/5/4. في: <https://bit.ly/2ZuBVaF>
- ماهر، دانيال [وآخرون]. «التقديرات المحدثّة لتأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم». مدونات البنك الدولي. 2020/6/8. في: <https://bit.ly/2Ood8id>
- «مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020: مذكرة تفسيرية». وزارة المالية الجزائرية. أيار/ مايو 2020.
- هوادف، عبد الرحمن. «مسودة التعديل الدستوري في الجزائر: سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي». المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. **تقييم حالة**. 2020/6/3. في: <https://bit.ly/2Wnt34K>
- وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات. **التقرير الإحصائي السنوي**. الجزائر: وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، 2014.

الأجنبية

- Conseil National Economique et Social (CNES). Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD). *Rapport national sur le développement humain 2013 - 2015* (Alger: 2016).
- “COVID-19 Crisis and the Informal Economy: Immediate Responses and Policy Challenge.” International Labour Organization. *ILO brief* (May 2020). at: <https://bit.ly/3eDIgFb>
- “COVID-19 Crisis Through A Migration Lens.” The World Bank. *Migration and Development Brief*. no. 32 (April 2020). at: <https://bit.ly/2CBwA8w>
- “Emerging COVID-19 Success Story: South Korea Learned the Lessons of MERS.” *Our World in Data*. 302020/6/. at: <https://bit.ly/307vrNY>
- International Labour Organization. “Free and open access to labour statistics.” at: <https://bit.ly/2Wpuxvk>
- International Monetary Fund, *World Economic outlook: Statistical appendix* (April 2020) (Washington: IMF).
- International Monetary Fund. *World Economic and Financial Surveys: Regional Economic Outlook* (Washington: IMF, 2020).
- LO, Moubarack & Amaye Sy. “A Covid-19 Severity Index.” Euro-Mediterranean Network for Economic Studies (EMNES). *Working Paper*. no. 32 (June 2020).



- Nashashibi, K. et al. *Algérie: Stabilisation et transition à l'économie de marché*. Washington: Fonds Monétaire International, 1998.
- "Activite, Emploi & Chômage en Septembre 2015." *Office National des Statistiques: ONS*. no. 726. Décembre 2015. at: <https://bit.ly/3hlxDsl>
- Organization Internationale du Travail. Observatoire de l'OIT. "Le COVID-19 et le monde du travail: Répercussions et réponses." 182020/3/. at: <https://bit.ly/390hLbr>
- Oufriha, F.Z. & K. Menna. *Ecrits monétaires*. Alger: Office des Publications Universitaires, 2015.
- The World Bank. *Global Economic Prospects* (Washington, DC: The World Bank, 2020).
- United Nations. "Remittances Matter: 8 Facts you don't Know about the Money Migrants Send Back Home." *UN News*.172019/6/. at: <https://bit.ly/2ZsDjue>
- Zylberman, Patrick. "Comme en 1918! La grippe 'espagnole' et nous." *Médecine/ Sciences*. vol. 22, no. 8 - 9 (Août–Septembre 2006). at: <https://bit.ly/3etUIqU>